أصول وأدلة التحليل النحوي عند فخر الدين قباوة دراسة في التنظير والتطبيق

- طالب دكتوراه كرموش محمد خير الدين
- أ.د. عبد المجيد عيساني

قسم اللغة والأدب العربي – جامعة ورقلة

الملخّص:

يحاول هذا البحث مقاربة مفهومي أصول وأدلة التحليل النحوي، كما وردا عند الباحث فخر الدين قباوة، والإجابة عن الإشكال التالي: ما المكانة التي يحتلها هذان المفهومان داخل بناء منهج التحليل النحوي، وكيف استطاع فخر الدين قباوة التوسل بهما لاستكشاف خصائص التراكيب، واستكناه دلالاتها، وقد أردفنا ذلك بنماذج وأمثلة قرآنية وشعرية، حلّلناها تحليلا موجزا موضّحًا. هذا بالإضافة إلى التطرق لبعض القضايا المهمة، مثل شروط النّص المحلَّل، والفرق بين أدلّة التحليل النحوي وأصوله.

مصطلحات مفتاحية: التحليل النحوي، الأصول، الأدلة، المنهج.

Abstract :

This research trying approach concept of the foundations and evidences grammar analysis at Fakhreddine kabawa, and answer of the problematic: what is the status of these two concept inside the grammar analysis, and how kabawa can accredition with these two concept for exploration the properties of the sentences and extract her meanings, and we gives us Quranic and poetics models and examples, and we tested a precis analysis.

in addition to this we treat some important issues, like qualifications of text analyst and the difference between foundations and evidences of grammar analysis.

keyword terms: grammar analysis, foundations, evidences, method

Résumé:

Cette recherche vise à étudier les origines et les preuves de l'analyse grammaticale chez kabawa Fakhreddine, et répondre à des problématiques : quel est le statut de ces deux concept à l'intérieur de l'analyse grammaticale, et comment kabawa pouvez accréditation avec ces deux concept pour l'exploration des propriétés des sentences et extrait de son sens, et

nous nous donne des modèles et des exemples coranique et poétique, et nous avons testé brièvement.
En plus de cela nous avons répondu à des questions importantes, comme les qualifications du texte et de la différence entre les origines et les preuves de l'analyse grammaticale.

Les termes clés: l'analyse grammaticale, origines, preuves, méthode

إنّ موضوع التحليل النحوي جليل الخطر، عظيمُ الفائدة، يَهدي إلى دَرْكِ معاني الكلام، وفقه أسراره والكشف عن نظامه، وهو إجراءٌ لا غِنًى للناظر في التركيب العربي عنه. لكنه لا يتسنى للباحث السير في ثناياه إلا إذا ارتكز على أصوله، واستصحب معه أدلته، وعند ذلك يمكنه إجراء التحليل بدقة وتميّز. وسنحاول من خلال هذا البحث تبيّن مفهوم كلّ من أصول وأدلة التحليل النحوي، ودورهما الكبير في عملية التحليل النحوي.

أوّلا: مفهوم التحليل النحوي عند فخر الدين قباوة:

يجدر بنا قبل الولوج في جوهر البحث أن نوضّح مفهوم التحليل النحوي، كما تجلّى عند فخر الدين قباوة، لنتطرّق بعد ذلك إلى تفصيل القول في أصوله وأدلته. يعرف فخر الدين قباوة التحليل النحوي بقوله:"هو تمييز العناصر اللفظية للعبارة، وتحديد صيغها ووظائفها والعلاقات التركيبية بينها بدلالة المقام والمقال"[1].

وهذا التعريف آخِرُ ما وضعه فخر الدين قباوة، في كتابه "التحليل النحوي أصوله وأدلته، وكان قد حدّه في كتابه "المورد النحوي الكبير" بحدٍّ يتسم بالطول والتفريع، ثم شذبه وهذبه وأورده مركّزا موجزا، وهذا التعريف المطول كالتالي:"والتحليل النحوي الذي نريد هو تمييز العناصر اللفظية الدلالية والتشكيلية المكونة للعبارة، بعضها من بعض، بالاعتماد على أدلة

المقام والمقال، وظواهر الصوت والشكل والتركيب، لدراسة تلك العناصر في إطار السياق المحيط بها، وتحديد أنساقها وأنماطها، وخصائصها ووظائفها، وما بينها من علاقات، وتبادل للمعاني الإعرابية والصرفية خاصة والنحوية عامة، وما فيها من تبدل في اللفظ والصيغة والدلالة والوظيفة ...بغية كشف صورة النظم الذي يسودها، والوظائف التي تقوم بها، والدلالات التي تؤديها متعاونة، في حيز التركيب الصرفي، والتركيب الإعرابي، والسياق العام للتعبير"[2].

وتعريف قباوة الذي أوردناه أوّلًا على وجازته دقيق مضبوط إلى حد بعيد، وليس ذلك تَعَصُّبًا منا لصاحبه، بل مرده إلى أمور نراها موضوعية، تتلخص في كون فخر الدين قباوة قد عُنِيَ بهذا الموضوع ثلاثة عقود من الزمن، وفي تأليفه لعدة دراسات تطبيقية فيه، ثم كان أن توّج هذه الدراسات بكتاب يجمع شتات القضية نظريِّها وتطبيقيِّها.

وتدليلاً على هذا سنحاول تحليل تعريفه لنرى ما فيه من دقة وضبط، وما يعتريه من قصور هو لازمة كل حيٍّ.

فالتحليلُ النحويُّ عنده هو تمييز العناصر اللفظية للعبارة، أي تقسيم الجملة، وفرز الكلم بعضها من بعض أسماء وأفعالا وحروفا، وتحديد صيغها، أي تِبيان وضبط أوزان أسمائها وأفعالها، والتنبيه على ما يعتورها من تغيرات وتبدلات، وهذا من قبيل التحليل الصرفي، وقد كنا أسلفنا أنّ فخر الدين قباوة مُتَبَنٍّ لنظرة القدامى، حين يجعلون من النحو مُتَضَمِّنًا لعلم الصرف، ثم قال: وتحديد وظائفها، وذلك بالنص على الوظائف النحوية التي تتلبس بها المفردات في التركيب، من فاعلية ومفعولية وإضافة إلى غير ذلك، ثم قال: والعلاقات التركيبية بينها، أي النّصِّ أيضا على العلاقات المتعددة

التي تربط بين أجزاء النظام اللغوي، كالإسناد والإضافة والتبعية، وبها يتحقَّقُ للنص ترابطُهُ وانسجامُهُ.

ثم قال: بدلالة المقام والمقال، أي أنّ كل هذه التحديدات إنما تتم في ضوء معطيات السياق اللغوي وغير اللغوي، وهو ما يصطلح عليه قباوة بمقتضى المقام والمقال، وسيأتي تفصيل القول فيهما بعدُ، ثم إنّ إغفال أي معطى من معطيات السياق من شأنه أن يطبع التحليل بالقصور وعدم الدقة.

وما يُسجَّلُ على هذا التعريف، وقد حاز قسطا كبيرا من الدقة والضبط، إغفالُه الحديثَ عن معاني الأدوات، وتحليل معاني الأدوات مستوى من مستويات التحليل النحوي، فلو أنه قال: ... وتحديد صيغها ووظائفها ومعاني أدواتها ..." لبلغ التعريفُ الغايةَ دقةً وضبطًا.

ثانيا: مفهوم أصول التحليل النحوي:

بعد أن وقفنا على مفهوم التحليل النحوي عند فخر الدين قباوة، نستكمل رحلة البحث مع الأصول والمرتكزات المنهجية لهذا التحليل، إذ لا يمكن لأي تحليل أن يَجني ثمارَه ويُؤتِي أُكُلَهُ إلاّ إذا استند إلى جملة من الأصول اللغوية وغير اللغوية، يستمد منها الفهم والبيان والمقصود مما يروم تحليله.

يصطلح فخر الدين قباوة على تسمية هذه المرتكزات المنهجية التي يتكئ عليها المحللُ بـــ: أصول التحليل النحوي، وسنسعى إلى التعرف على مفهوم هذه الأصول، وتِبيان ما يندرج تحتها مع مناقشتها، وتوجيه بعض الأنظار إليها، تمحيصًا وإثراءً لها، مستعينين في ذلك بفِكَرٍ وآراءٍ لطائفة من الباحثين قديمًا وحديثًا، ولَجُوا غِمار هذا الميدانِ – ميدانِ التحليل النحوي – وكانت لهم فيه مساهماتٌ نظريةٌ أو تطبيقيةٌ.

يقول فخر الدين قباوة:"أصول التحليل النحوي هي القواعد التي تُبنى عليها أحكامُ التحليل في الإعراب ومعاني الأدوات والصرف"[3].

فالأحكام الإعرابية والصرفية أحكام جزئية تصدر عن قواعد كلية تُسَمَّى أصولاً، وسنأتي إلى تفصيل القول فيها، عن طريق التعرف على طبيعة هذه القواعد وما تتضمنه فإنّها – أي كلمة القواعد – لا تزال مبهمة، مغلّفة بمسحة من غموض.

ويجدر التنبيه هنا إلى أنّ قباوة قد تفرد بهذا المفهوم "أصول التحليل النحوي"، والتفريق بينه وبين أدلة التحليل النحوي[4]، فلم نجد من الدارسين الذين عُنُوا بهذا الموضوع من استعمله، وإنما يطلقون مصطلح أدلة وقرائن التحليل[5]، أو قرائن التوجيه[6]، لتجمع بين ما هو مُتَضَمَّنٌ في أصول وأدلة التحليل النحوي عند فخر الدين قباوة.

طبيعة أصول التحليل النحوي:

أصول التحليل النحوي عند فخر الدين قباوة تتوزع على محورين اثنين، أو هي مكونة من دِعامتين اثنتين هما المعارف العامة والمعارف الخاصة، ولا بد للمحلل أن يستند إليهما قبل البدء في أيّ تحليل.

المعارف العامة:

وهي علوم وخبرات يجب على المحلل النّحوي أن يكون عارفًا بها، ضابطًا لها،كي يتسنى له السير في التحليل بنجاح، وتتمثل في إحاطته بعلوم اللغة، من قواعد إعراب وصرف وعروض ومعجم وقواعد رسم وعلامات ترقيم، وإحاطة بعلوم الأدب والنقد والبلاغة[7].

وسميت هذه المعارف عامة لأنها لا تختص بنص معين، بل يُشترَط حصولُها ابتداءً عند كل مُحَلِّلٍ، وقبل أن يتعرض للنص بالتحليل، وهذا خلافا للمعارف الخاصة التي سنتطرق إليها بعدُ، فإنها تختص بالنص المرادِ تحليلُه، وذلك بمعرفة سياقه، وحال مُنشِئه ...إلى غير ذلك من المعارف الخاصة.

ثم إنّ هذه المعارفَ شروطٌ ينبغي للمحلل النحوي أن يتصف بها، ولا سبيل لدارس عَرِيَ منها أن يقترب من حَرَمِ النصوص، ولذا وجدنا العلماء قديما وحديثا يتورّعون من القول في القرآن الكريم تفسيرًا وإعرابًا وبيانَ أحكامٍ، ويُشدِّدُون النكير على من تصدر للقول في علومه، ومنها الإعرابُ، وهو لم يتأهل بعدُ، ولم يستجمع أدوات القول فيه، كالإحاطة بأسباب نزول الآيات، ومعرفة دلالات الألفاظ، إلى غير ذلك من المعارف اللازمة. فقد روي عن الإمام مالك أنه قال:"لا أُوتَى برجل غيرِ عالم بلغات العرب، يُفسِّرُ القرآن إلا جعلته نكالا"[8].

ويقول فخر الدين قباوة متحدثا عن متطلبات التحليل:"وعلى هذا فأنت مُطالَبٌ طِلاب إلزام أن تتقن علوم اللغة وأساليب القراءة والضبط والكتابة والفهم والوعي والتدبر لتتبصر في أبعاد النص، وتخلص منه بقول محمود في ميادين البحث والاستقصاء"[9].

وما ينبغي ذكره أيضا والتنبيه عليه في هذا السياق أنّ هذه الشروط شروط عامة من حيث المبدأُ، ثم تشتد الحاجةُ إلى بعضها دون بعض بِحَسَبِ النص المدروس، فمن تعرض لتحليل آيات القرآن الكريم مثلاً وجب عليه أن يَجمَع إلى تبحره في علوم العربية معرفةً بعلوم القرآن الكريم، وفقها بالشريعة وأحكامها[10]، ومن تصدى لتحليل أبيات شعرية أو مقطوعات أدبية توجب عليه أن يكون عارفا بمذاهب الشعراء والأدباء، مُطَّلِعًا على تفنّنهم في تأدية وجوه المعاني.

نماذج تطبيقية:

وسنسوق أمثلة مُوضِّحةً ترفع الحُجُبَ عمَّا تمَّ إجمالُه، بذكر نماذج تطبيقية لطائفة من النحاة، توفرت فيهم هذه الشروطُ/ الأصولُ فآمنتهم العِثار، ويسّرت لهم سبل التحليل الدقيق والإجراء الناجح، وتنكَّبَها آخرون، وأغفلوا بعضها فجانبوا الصواب وحادوا عن الجادة في تحليلهم.

فهذا ابن هشام يَعِيبُ على بعض النحويين إعرابَهم لكلمة "أعمالا" في قوله تعالى: "**قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا**" الكهف: 103 مفعولاً به، ثم ردّ عليهم مستندا إلى قاعدة إعرابية، وهي أنّ اسم التفضيل لا ينصب المفعول به، فلفظ الأخسرين، وهو جمع أخسر (اسم تفضيل) لا يمكنه أن ينصب المفعول، والصواب أنّ أعمالا تمييزٌ[11].

هذا في الجانب الإعرابي، ومثله يقع لمن غابت عنه قاعدة أو معرفة صرفية، كأن تلتبس عليه صيغة بأخرى، أو أن يجهلَ أصل الصيغة التي أمامه، فيبني حكمًا على ظاهرها، والصوابُ خلافُه، وذلك كمن يعتقد أنّ "تَتْرَى" صيغة فعلية، فيعربها فعلا مضارعا، والصواب أنها صيغة اسمية، فأصلها وَتْرى، من المواترة وهي المتابعة، ثم قلبت الواو تاءً فصارت تَتْرَى، وهذا على غرار تُراث إذ أصلها وُراث، فقولُنا: جاء القوم تترى، أي جاءوا متتابعين، فهي حال منصوبة، ودليل اسميتها قراءةُ ابن كثير وأبي عمرو لقوله تعالى:"**ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا**" المؤمنون: 44، حيث قرآها بالتنوين (تترًا)، والأفعال لا يدخلها التنوين[12].

أما علم العروض فمن أحاط به وبمباحثه فقد وُقِي شرًّا كثيرا، وسَهُلَت عليه كثير من الممارسات التحليلية، وخلافُه بالعكس، فمن أخلَّ به شقَّ عليه التحليل، ووقع في مطبات كثيرة، وسنضرب مثالا بتعقب العروضي

الجزائري موسى الأحمدي نويوات للنحاة في استشهادهم، في باب الاسم الذي لا ينصرف، على صرف لفظ "دعد" ومنعه، في بيت واحد لجرير.

فابنُ يعيش مثلا بعد أن أورد قول الزمخشري في مفصّله: "وما فيه سببان[13] من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة السكون أحد السببين وقوم يُجْرُونه على القياس فلا يصرفونه وقد جمعهما الشاعر [جرير] في قوله:

لَـــمْ تتلفَّعْ بفضلِ مِئزرِهَـــا دَعْدٌ ولمْ تُسقَ دَعْدُ في العلبِ"[14]

قال: [أي ابن يعيش]"اعلم أنّ ما كان ساكن الوسط من الثلاثي المؤنث إذا كان معرفة فالوجه منعه من الصرف لاجتماع السببين فيه وقد يصرفه بعضهم لخفته بسكون وسطه فكأنّ الخفة قاومت أحد السببين فبقي سبب واحد فانصرف عند هؤلاء وفيه رد إلى الأصل...والشاهد فيه صرف دعد وترك صرفها"[15].

فالزمخشري وابن يعيش، وبعض النحاة يرون أنّ الشاعر قد صرف دعدا الأولى، وترك صرف الثانية، والحقيقة أنّ هذا البيت يصح الاستشهاد به على منعهما من الصرف في الموضعين لأنّ الوزن يقبل ذلك، ولا يصح الاستشهاد به على صرف الأولى وترك الصرف في الثانية، لأنّ منعه في الثانية ضرورة، والشاعر غير مخير فيها، ومراد من أوردوا البيت شاهدا على ما ذهبوا إليه أنّ الشاعر صرف الأولى وكان مستطيعا أن يمنع الصرف، وهذا صحيحٌ لأنّ الوزن يسمح به، ومنع الصرف في الثانية، وكان مستطيعا ألا يمنع، لأنّ الأمر جائز (جواز الصرف والمنع)، وهذا مردود، لأنّ الشاعر مضطر إلى المنع، وإلاّ اختل الوزن[16].

وتقطيع البيت كالتالي:

لم تتلفّع بفضلِ مئزرِهَـــا دعدٌ ولم تُسق دعدُ في العُلَبِ

لَمْ تَتَلَفْ/فَعْبِفَضْلِ/ مِئْزَرِهَا دَعْدُنْ وَلَمْ/ تُسْقَدَعْدُ[17] / فِلْعُلَبِيْ

مستعلن / مفعلات/ مفتعلن مستفعلن/ مفعلاتُ/ مفتعلن

والبيت من بحر المنسرح.

وما يسجل بعد هذا المثال هو أنّ حنكة وخبرة العروضي موسى الأحمدي نويوات جعلته يوفق في تحليله، غيرَ منساق وراء الخطإ الذي وقع فيه بعض النحاة ممن استشهدوا بهذا البيت.

والأمر نفسه نلحظه في علم الرسم، فالتشبع به يعصم المحلل من السقوط في مزالقَ كثيرةٍ، ومن غابت عنه بعض الأصول في هذا الباب، لا يُؤْمَنُ أن يدخل عليه الخللُ جملةً واحدةً.

ومثال ذلك أنّ بعض المحللين ذهب إلى أنّ "كالوهم" في قوله تعالى:"**وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ**" [المطففين: 3]، هي بمعنى: "كالو" أو "وزنو"، يُوقفُ عليه، ثم يكون ابتداءٌ: أي هم يُخسرون، على أنّ "هم": مبتدأ، مفصول عمّا قبله، وفي هذا إغفال وذهول عن قاعدة أساسية في علم الرسم، وهي أنْ لو كان "كالوا"، و"هم" مفصولين لوجب دخول الألف على "كالوا"، وبما أنّها لم ترسم مع واو الجماعة فهذا دليل على أنها متصلة بما بعدها، فكالوا: فعل ماض، وهم: في محل نصبٍ مفعولٌ به، والتقدير: وإذا كالوا لهم أو وزنوا لهم يُخسرون[18].

وبعدُ فهذه أمثلة يسيرة، ينبغي للمحلل أن يَمتلِئَ بها، أوردناها هنا تمثيلاً لا استقصاءً، وستأتي في غضون البحث أمثلة أخرى، تزيد الأمرَ وضوحًا.

المعارف الخاصة[19]:

وهي الظروف المحيطة بالنص المدروس، والتي جعلته يخرج إلى حيز الوجود على شكل ونمط مخصوصين، وهو ما يُعرَفُ في البلاغة العربية بـــ: مقتضى الحال، وهو "ما يستدعيه الأمر الواقع من مقاصد ومرام وأساليب وتراكيب تناسب المقامات المختلفة لصنع الكلام"[20]. ومقتضى الحال يتضمّن أمرين هما: مقتضى المقام ومقتضى المقال.

فمقتضى المقام: يُقصَد به أنّ لكل نص سياقًا وظروفًا مخصوصةً، أوجبت مجيئه على نمط معين، وهذه الظروف أيضا تعرف بالسياق غير اللغوي، أو السياق الخارجي[21]، كمناسبة إنشاء القصيدة أو مورد المثل أو سبب النزول أو سبب ورود الحديث، وكمعرفة حال المخاطِب والمُخاطَب، والإلمام بخصوصية البيئة التاريخية والاجتماعية للنص وقت صناعته[22].

أما مقتضى المقال فهو "التعبير المسوق به النص المدروس"[23]، أي الصورة اللفظية التي صُبَّت فيها معاني النص. فكما أنّ المُحلِّلَ مطالَبٌ باستحضار سياقات النص المختلفة، يتوجب عليه أيضًا فقهُ عبارات النص المحلَّلِ، وفهمُ مفرداته وتراكيبه.

وسنورد هنا بعض التحاليل النحوية التي أجراها نحاة أو مفسرون أو شرّاح شعر، لنرى من خلالها كيف أنّ اعتمادهم على سياقات الآيات والأحاديث والأبيات الشعرية كان مُعينا لهم على إتمام التحليل بنجاح، والخروج منه برأي محمود وحكم سديد، وكيف أنّ مقتضيات المقام والمقال تساهم بأوفر نصيب في تحديد الوجه الإعرابي والصرفي، وفي معنى الأداة، وكيف تكون هذه المعطيات اللغوية وغير اللغوية مفاتيحَ في أيدي المُحَلِّلِين.

فعندما تصدى المفسرون لقوله تعالى:"**ألم، غُلِبَتِ الرُّومُ، في أَدْنَى الأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ**" [الروم: 1- 3]، اعتمدوا على أسباب نزول هذه الآيات ليحددوا الوظائف النحوية لمفرداتها، ومن ذلك أنّ الضمير (هم) في قوله "غَلَبِهِم" ضمير متصل مبني على السكون في محل جرّ مضاف إليه، وهو مفعول به في المعنى، فالمصدر مضاف إلى مفعوله، والتقدير: من بعد أنْ غَلَبَهُمْ عدوُّهم، وهم فارسُ[24].

ومثله إجماعُهم على أنّ الفعل "سَيَغْلِبُونَ" مبني للمعلوم، فالروم من بعد أن غَلَبَتْهُمْ فارسُ سيَغلِبون فارسَ، يقول السمين الحلبي:"والعامة – بل نقل بعضهم الإجماع – على سيغلبون مبنيا للفاعل... وروي عن ابن عمر أنه قرأ ببنائه للمفعول، وهذا مخالف لما ورد في سبب الآية وما ورد في الأحاديث"[25].

لأنّ قراءة ابن عمر تقتضي أنهم سيُغْلَبُونَ في الوقعة الثانية بعد أن كانوا قد غَلَبُوا في الوقعة الأولى، وذلك أنه قرأ "غَلَبَت" في أول السورة بالبناء للفاعل، وهذا مخالف لما ورد في سبب نزول الآيات من أنّ الروم غُلبت من قبل فارس، ووعدهم الله بالانتصار بعد ذلك، كما هي قراءة الجمهور (العامة).

وقد استعان السمينُ الحلبي على أسباب النزول أيضا ليرد عمَّن قال إنّ "ال" في قوله تعالى:"في أدنى الأرض" عِوَضٌ من الضمير، وأنّ أصل التركيب أدنى أرضهم [أي أرض الروم]، وذلك أنه ورد في أسباب النزول أنهم غلبوا في أذرعات وبصرى من أرض العرب، ومن هنا لا يصح جعل "ال" عوضا من الضمير، وإنما تكون عهدية، أي في الأرض التي عُهِدَ أنهم غلبوا فيها، وهي كما قدمنا أذرعات وبصرى[26].

وإذا كان الرجوع إلى أسباب النزول أمرًا لازمًا في تحليل الآيات الكريمة، فإنّ الإحاطة بأسباب ورود الحديث أيضا حتمٌ لازمٌ، لتتم الإجراءات التحليلية على أكمل وجه وأدقه، وهذا ما نلحظه في الحديث التالي، فعن سعيد بن أبي وقاص رضي الله عنه أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى رهطا وسعدٌ جالسٌ فيهم، فقال سعدٌ: فترك رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا هو أعجبُهم إليّ، فقلت: يا رسول الله، ما لك عن فلان، فو الله إني لأراه مؤمنا فقال: "أو مسلما"[27].

فـ"أو" في قوله صلى الله عليه وسلم "أو مسلما" للإضراب، وهي بمعنى "بل" ولكنه إضراب نهي لا إضراب إنكار[28]، فهو نهي عن القطع بالإيمان، إرشادًا لسعدٍ أنه لا يعلم بواطنَ الأمور إلا اللهُ، فعلى الإنسان أن يحكم بالظاهر على الرجل، وهو الإسلام، ويترك لله ما بطنَ، وهو الإيمانُ[29].

والذي ساعد على تحديد معنى الأداة بدقة هو الوقوف على سبب ورود الحديث، وحالِ قائلِهِ ومُتَلَقِّيهِ.

ولا يَتيسَّرُ أيضًا لمن أراد أن يتعرض للنصوص الإبداعية شعرًا أو نثرًا بالتحليل، أي تحديدِ الوجه الإعرابي أو الصرفي الأدقِّ أن يصل إلى مبتغاه فهمًا وإجراءً، إلا بعد أن يحيط بظروف إنشاء الكلام، كمناسبة القصيدة مثلاً، فإنّ للشعر دوافعَ وبواعثَ كما يقول نُقَّادُهُ، والإلمامُ بها يُسهِّلُ الوصولَ إلى المقصود. فإذا جئنا إلى قول المتنبي:

رُويدَكَ أيُّها الـمَلِكُ الجليلُ تـأنَّ وعُـدَّهُ مِـمَّـا تُنِيلُ

وَجُودَكَ بالـمُقامِ ولو قليلاً فَمَـا فِيمَا تَـجُودُ به قليلُ[30]

نجدُ أنّ مما يساعد على الوصول إلى حكم مرضيّ في تحديد الوظيفة النحوية لقوله في أول البيت الثاني "وَجُودَكَ" معرفةَ سياق القصيدة، وذلك أنّ المتنبي قالها عند تحرُّك سيف الدولة للرحيل عن أنطاكية، فهو يحاول أن يثنيَه عن عزمه في الرحيل، ويترجَّاه للبقاء معهم، وعلى هذا يتخرج قوله وَجُودَكَ على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقديرُ: وَجُدْ جُودَكَ بالإقامة معنا، فالواو استئنافية منفصلة عن المصدر، وجُودَكَ مفعول مطلق، ولا تُقرأُ (وُجُودُكَ) على أنها مبتدأٌ، كما قد يُتَوَهَّمُ[31].

ويؤيد هذا قوله بعدُ:"ولو قليلا"، وهو ما يتوافق مع الطلب في أول البيت "جُدْ جُودَكَ". أي جد بالإقامة معنا ولو كانت مدتها قصيرة.

ومن أوجه الإحاطة بظروف القول معرفة حال المتكلم، ولعل خير مثال على ذلك ما أُثِرَ من تعليق ابن عباس على ابن مسعود وعلي بن أبي طالب حين قرآ قوله تعالى:"**وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ**" [الزخرف: 77]، قرآه "يا مالِ" على الترخيم في النداء، فردّ ابنُ عباس قائلاً: ما أشغل أهل النار عن الترخيم. فقد اعترض ابنُ عباس على قراءة المنادى بالترخيم مراعاةً لحال من حُكِيَ القول على لسانهم، وهم أهل جهنم، فهم في هول يُنسيهم التأنقَ في العبارة[32].

ومعرفة حال البيئة التاريخية والاجتماعية التي ولد فيها النصُّ أمرٌ ضروريٌّ في التحليل، فعندما تكون على دراية بمعطيات البيئة التي نزلت فيها الآية الكريمة:"**هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ حَتَّى يَنْفَضُّوا**" [المنافقون: 7]، تعرف أنّ "حتى" في الآية تعليلية، لأنّ المنافقين يتظاهرون على المسلمين الضعفاء، ويقولون: "أمسكوا عنهم العون واحجبوه ليُضطروا إلى الكفر والارتداد"[33].

هذا ما أحببنا الوقوف عنده من أمر مقتضيات المقام، ممثلين له بأمثلة مفردة، تبين مساعدة السياقات الخارجية للآيات والأحاديث والأبيات في توضيح المقصود وتسهيل الإجراءات التحليلية، لننتقل بعد إلى ضرب المثال عن مساهمة مقتضيات المقال في إنجاح العمليات التحليلية.

وقد تقدم لنا قبلُ أنّ المقصود بمقتضى المقال أنّ لكل نص مفرداتٍ وتراكيبَ يتألف منها، وصورةً من النظم مخصوصةً تجب مراعاتها، ويجب على المحلل فقهُ مفرداتِ وتراكيبِ هذا النظم، ليتم له التحليل على أكمل وجه، ومن أخلَّ بهذا دخل عليه الخطأُ جملةً واحدةً.

يقول ابن هشام الأنصاري: "ولقد حكي لي أنّ بعض مشايخ الإقراء أعرب لتلميذ له بيت المفصل:

لا يُبْعِــدِ اللهُ التلبُّــبَ والــ ــغاراتِ إذْ قالَ الخميسُ: نَعَمْ

فقال: "نَعَمْ" حرف جواب، ثم طلبا محلَّ الشاهد في البيت فلم يجداه... وإنما "نَعَمْ" هنا واحدُ الأنعام، وهو خبر لمحذوف، أي هذه نَعَمٌ، وهو محل الشاهد"[34].

والذي أوقع هذا الشيخ في الزلل هو عدم فقهه لمعاني البيت، أو كما قال ابن هشام في أول الباب: مراعاتُهُ لمقتضى الصناعة دون المعنى. فمعنى البيت لا يبعد الله لُبسَ السلاحِ (التلبّب) والهجومَ على الأعداء (الغارات) إذا قال الجيشُ (الخميسُ) هذه إبلٌ فأَغِيرُوا عليها[35].

وعلى هذا أيضًا لم يستطع ابنُ هشام أن يُعربَ كلمة "حَقَلَّدٍ" في قول الشاعر:

تَقِيٌّ نّقِيٌّ لــم يُكَثِّرْ غَنِيمَةً بِنَهْكَةِ ذي قُربَى ولا بِحَقَلَّدِ

حتى عرف معناها وأثبته. يقول ابنُ هشام: "وسألني أبو حَيَّانَ – وقد عَرَضَ اجتماعُنا –: علامَ عَطَفَ "بِحَقَلَّدٍ"، فقلتُ: حتى أعرفَ ما الحَقَلَّدُ، فنظرناه، فإذا هو السّيّءُ الخلق، فقلت: هو معطوفٌ على شيءٍ مُتَوَهَّمٍ، إذ المعنى: ليس بمكثر غنيمةً"[36].

ولعلنا نكتفي بهذه الأمثلة، فقد وَضُحَ المرادُ، وتبين خطرُ مقتضيات المقام والمقال في التحليل النحوي، وبان شرفهما، وتجلت قيمتهما. ولهذا وجدنا تمام حسان يقول إنّ فكرتي المقام والمقال من أنبل ما وصل إليه علم اللغة الحديث، وأنبلُ منه تفطنُ علماء البلاغة العرب لهما وربطهما بعبارتين شهيرتين هما: لكل مقام مقال، ولكل كلمة مع صاحبتها مقام[37].

ثالثا: شروط النص المحلَّلِ:

من النقاط الوثيقة الصلة بما تم تبيينه آنفًا، من شروط المُحلِّل النحوي (المعارف العامة)، ومُتَطَلَّبَات التحليل من معارفَ خاصةٍ الحديثُ عن شروط النص المُحَلَّلِ، فليس كلُّ كلامٍ قابلاً للتحليل، وإنما تُشترَطُ له شروط سنتناولها بالإيضاح والبيان.

خصَّ قباوةُ النصَّ المُحلَّل بالذكر، مُنَبِّهًا على ضرورة حيازته جملةً من الخصائص، حتى تكتمل عملية التحليل وتسير في طريقها السليم.

وأوّل ما يشترطه قباوة في النصوص القرآنية أو النبوية أو الإبداعية الأدبية والعلمية هو أن تكون حائزةً لمعنى مكتمل واضح، لكي يتمكن المحللُ من إقامة تصور جيد عن النص الذي يروم تحليلَهُ، وأكثرُ ما نجد هذا في النصوص الكاملة، أمّا الجمل الموجزة والأبيات المفردة المنتزعة من سياقها اللغوي، فإنّ التعامل معها محفوفٌ بالمخاطرِ، ويُوشِك المحلِّلُ، إن لم يحتطْ ويتحفَّظْ في إطلاق الأحكام، أن يقع في أخطاء جسيمة. وإذا كان قباوة قد

تشدّد في ضرورة امتلاك الكلام لمعنى تام واضح، فإنه سيرفض بالضرورة الأمثلة الهرائية غير الحاملة للمعاني البتة. يقول قباوة: "ولن يكون لشيء من اللفظ تحليلٌ نحويٌّ، إذا لم يقدم فائدة معنوية"[38].

وقد قال علماء العربية الأوائل: الإعراب فرعُ المعنى، أي تابع له ومتفرع عنه. والنظرُ في كتاب سيبويه وبابه الشهير: باب الاستقامة من الكلام والإحالة[39]، يُبرزُ شدة تمسك النحاة الأوائل بالمعنى واحتفاءهم به.

ولهذا رفض قباوة التحليل النحوي الذي قام به تمام حسان، حين طبقه على نسق نطقي هُرائي، لا حظَّ له من العربية إلاّ رسمُ الحروفِ. وذلك حين صنع تمام بيتًا من الشعر لا يمتلك معنى معجميا، ثم أخذ في إعرابه، والبيت هو:

قاصَ التجينُ شِحالَهُ بتريسِهِ الـــ فاخِي فلم يَستفْ بطاسيةِ البرنْ[40]

وقد استند قباوة في رفضه هذا على أمور مُسلَّم بها عند النحاة قاطبةً، وهي ضرورة امتلاك النص المُحَلَّلِ للمعنى، مع صحة العلاقات التركيبية، ثم ضرورة فهم المُعرِبِ لما يعربه، وقد عبر ابن هشام عن هذا قائلا: "وأول واجب على المُعرِب أن يفهم معنى ما يُعرِبه مفردًا ومركبًا"[41].

فإذا كانت العبارة لا تمتلك معنى، أو لم يخرج المُعرِبُ بمعنى واضح بعد قراءتها، فلا سبيل إلى الحديث عن الإعراب، "ولن يكون للفظ وظيفة إعرابية أو صرفية، إذا لم يكن له معنى لغوي معروف"[42].

والذي نعتقده هنا أنّ مبالغة تمام حسان في إبراز قيمة المعنى الوظيفي، ودوره الكبير في التحليل النحوي، وأنه ثَمَرَة التعليق هو الذي أدَّاهُ إلى هذا القول النشاز في الدرس النحوي العربي، من أنّ حضور المعنى الوظيفي وحده في الجملة، دون المعنى المعجمي، ودون معطيات السياق كفيلٌ بإجراء العمليات الإعرابية بنجاح[43].

وما بقي تسجيله هنا أنّ تمام حسان ساق رأيه هذا في شكل فرض فرضه، حيث قال:"لو أبحنا لأنفسنا أن نتساهل قليلا في أمر التمسك بالمعنى المعجمي فكوَّنَّا نسقا نطقيا من صور بنائية عربية لا معنى لها من الناحية المعجمية لأمكن لنا أن نعرب هذا النسق النطقي"[44].

ويتعين بعد الذي ساقه تمام حسان أنّ "لو" في بداية قوله حرف امتناع لامتناع، إذ امتنع إمكان الإعراب لامتناع التساهل في أمر التمسك بالمعنى المعجمي، فالمعنى المعجمي حجر الأساس في العملية التحليلية، ومن دونه لا حديث عن التحليل.

أمّا التعليق الذي أوجده بين المفردات التي لا معنى لها، والذي أثمر معنى وظيفيا – في رأيه – فلا يعدو أن يكون عنصرا مساعدا في الإجراء الإعرابي، ويبقى محتاجا إلى مفردات حاملة لمعان معجمية، ثم صحة تعلق بعضها ببعض. وهذا ما يؤكده جاكبسون حين قرر أنّ الجملة التي تحترم العرف النحوي (قواعد التعليق) تبقى محتفظة بطبقة أولى من طبقات المعنى، لا المعنى التام الذي يتيح الإعراب[45].

ومن الأمور المطلوبة في النص أيضا أن يكون نصًّا أدبيًا أو علميًا، ذا عبارة أنيقة، مقصودة، أمّا الكلام العادي أو العامي المبتذل فلا يدخل في إطار التحليل النحوي. يقول قباوة: "ويحسن بنا أيضا الإشارة إلى أن العمليات الإجرائية، في التحليل النحوي، ينحصر ميدانها في التعبيرين الأدبي والعلمي، أي: الكلام الذي فيه مقاصد إبداعية أو معلومات دقيقة ... أمّا الأقوال اليومية العابرة فهي غنية عن هذه العمليات، لِمَا تُبنى عليه من البساطة أو العامية الهجينة"[46].

وبقي أمر تجدر الإشارة إليه في سياق الحديث عن النص المُحَلَّلِ، وهو تعمُّدُ قباوة الإكثار من التطبيق على النصوص النبوية، تأييدًا ونُصْرَةً لمذهبه

في توظيف الحديث النبوي الشريف في الدراسات النحوية الأكاديمية. يقول قباوة في هذا الصدد:"وقد ظهرت كفة النصوص النبوية هنا بحضور لامع، تحقيقا لما دعوت إليه دائما من توظيف السنة الشريفة في الدرس النحوي"[47].

رابعا: مفهوم أدلة التحليل النحوي:

سنسعى هنا إلى تبيّن مفهوم أدلة التحليل النحوي، وضرب الأمثلة الموضحة لها، فعليها وعلى أصول التحليل النحوي مدارُ الحكم السديد والإجراء التحليلي الناجح. مع ذكر بعض الفروقات بينهما – أي بين أدلة التحليل النحوي وأصول التحليل النحوي.

وأدلة التحليل النحوي: هي قرائن لفظية ومعنوية يستند إليها المحلِّلُ في الوصول إلى الحكم الإعرابي أو الصرفي السديد. وهي متنوعة بتنوع الخطابات، واسعة سَعةَ اللغة العربية.

ومن هنا فكل ضابط نحوي، أو حركة أو كلمة أو ذكر أو حذف أو تقديم أو تأخير، أو نبر أو تنغيم أعانك على الوصول إلى الحكم الإعرابي فهو دليلٌ. فالدليل – مثلاً – على أنّ كلمة "مَعَ" اسم، وهي ظرفٌ لا حرفُ جرٍّ تنوينُها، فالتنوين للأسماء دون الأفعال والحروف.

والدليل مثلاً على أنّ الفعل (لم يجرِ) محذوف حرف العلة وهو الياءُ الكسرةُ في آخره، فالكسرة دليل على الياء المحذوفة، كما أنّ الضمة في (لم يدعُ) دليل على الواو المحذوفة، والفتحة في (لم يبقَ) دليل على الألف المحذوفة[48].

والجدير بالذكر هنا أنّ فخر الدين قباوة لم يَخُصَّ أدلة التحليل النحوي بتعريف خاصٍّ به، كما فعل مع مصطلح التحليل النحوي، وإنما عرّف بالدليل

لغةً واصطلاحًا ثم عرف بالقرينة لغةً واصطلاحًا، ثم انطلق في إيراد الأمثلة، موزعةً على مستويات التحليل الثلاثة: الصرفي، والإعرابي، ومعاني الأدوات.

ثم تلزم الإشارة إلى أمر ثانٍ، وهو على الرغم من أنّ قباوة صرّح بوجود اختلاف بين الدليل والقرينة، وأنهما ليسا شيئًا واحدًا[49]، إلا أنه ظل يستعملهما على مدِّ كتابه مترادفين، يدلان على معنى واحد مشترك. فتحت مبحث الأدلة والقرائن في التحليل الإعرابي يقول قباوة:"وقد كنا، في الفصل الثاني من الباب الأول، عرضنا لكثير من الأدلة والقرائن العامة والخاصة، حين بسطنا الحديث عن أصول التحليل النحوي"[50].

وقباوة هنا – بلا شك – يُحيلُ على المعارف العامة والمعارف الخاصة، وقد عدَّهَا هناك أصولاً، وذكر أنها تختلف عن القرائن – وسيأتي بيانُ ذلك حين التفريق بين أدلة التحليل النحوي وأصوله – ثم يعودُ هنا ليسميَ الأصول قرائنَ، فيقع في اضطراب مصطلحي.

وأمر ثالث نُرجِّحُه وهو أنّ قباوة اعتمد مصطلح أدلة التحليل النحوي – وهو موجود في عبارة العنوان "التحليل النحوي أصوله وأدلته"، وهو أيضا عنوان للباب الثاني: أدلة التحليل النحوي – وعدل عن مصطلح القرائن لا لشيء إلا لأنّ تمام حسان قد استعمله [أي استعمل مصطلح القرائن] واشتهر به، فلم يرد أن يتابع حسان فيما نهجه[51].

ونختم هذا الوجه من القول بالإشارة إلى أنّ قباوة لم يخرج في تقسيمه لأدلة التحليل النحوي، عمّا سطّره علماء العربية القدامى والمُحْدَثين من انقسامها إلى لفظية ومعنوية، وسيتضح هذا من خلال عرضنا للأدلة مع الأمثلة إن شاءَ اللهُ تعالى.

خامسا: أقسامُ أدلّةِ التحليل النحوي مع النماذج التطبيقية:

في مستوى التحليل الصرفي نجد أنَّ الأدلة والقرائن المُعِينةَ على تحديد الصيغة الصرفية والتغيرات الطارئة عليها تتمثل في القرائن اللفظية والتركيبية، والحال أو السياق، والمعنى المعجمي.

فمن الأدلة اللفظية المحدِّدة لاسمية الكلمة تَلَبُّسُها بصيغة من صيغ الأسماء ودلالتها على حدث مجرد من الزمان، أو ذات أو موصوف، ومن الأدلة التركيبية قبولها الجرَّ والإسناد والنداء والتنوين والتعريف والإضافة، إلى غير ذلك من الأدلة التركيبية، هذا بالإضافة إلى المعنى المعجمي ومعطيات السياق[52].

ومن الأدلة اللفظية على فعلية المفردة تَلَبُّسُها بصيغة من صيغ الأفعال ودلالتها على الحدث مع الزمان، وقبولها الإسنادَ إلى الاسم والاتصال بالضمائر، إضافة إلى المعنى المعجمي والسياق المساعد[53].

فإذا جئنا إلى الآية الكريمة:"**وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ المُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ**" [ص: 47] لنتبينَ طبيعة المفردة "المُصْطَفَيْنَ" أهي مثنى أم جمع مذكر سالم – بعد أن عرفنا أنها اسم لتلبُّسها بصيغة الاسمية، وقبولها التعريف والجر والوصف وغير ذلك – كان بين أيدينا قرينتان تركيبيتان هما وصف هذه الكلمة بالأخيار وهو جمع، والوصف يطابق الموصوف، وكذا دخول مِنْ التبعيضية عليها، بالإضافة إلى دليل لفظي، وهو حركة الفتحة على النون، فالفتحة لجمع المذكر السالم، والكسرة للمثنى، كما هو معلوم[54].

والدليل على أنّ كلمة تَنْضُبِ في قول الشاعر:

كأنَّ الغُبارَ الذي غادرَتْ ضُحَيًّا، دواخِنُ من تَنْضُبِ

اسمٌ، وإن جاءت على صيغة الفعل المضارع معناها المعجمي، فالتنضب شجر ضخم. إضافة إلى دليل تركيبي، وهو دخول حرف الجر عليها[55].

هذا في المستوى الصرفي، أمّا في مستوى التحليل الإعرابي فإنّا نجد الأدلة والقرائن قد انقسمت عند فخر الدين قباوة إلى أدلة حالية ومعنوية وأدلة لفظية وتركيبية.

أمّا الأدلة الحالية فقد سبق القول فيها، عند الحديث عن مرتكزات التحليل النحوي، تحت مبحث مقتضى المقام، والأمر نفسه بالنسبة للأدلة المعنوية، فقد بُسِطَ القولُ فيها عند الحديث عن مقتضى المقال، وكيف أنّ معنى المفردات والتراكيب يُعين على الوصول إلى الحكم التحليلي الصائب.

وإلى هذا الحد يبقى أمامنا أمران للتوضيح والبيان، وهما الأدلة اللفظية والتركيبية. أما الأدلة اللفظية فهي عند قباوة تتمثل في العلامة الإعرابية والرتبة والصيغة والمطابقة ووسائل الربط والتنغيم والنبر[56].

فالدليل مثلاً على أنّ لفظة "سوقَكَ" في قول النبي صلى الله عليه وسلم:"رُوَيْدَكَ سوقَكَ بالقَوَارِيرِ" مفعول به العلامة الإعرابية (الفتحة)[57]، والصيغة (فَعْل) وهي صيغة من صيغ المصادر التي قد تأتي مفعولا به، ثم إنّ رتبتها بعد اسم فعل الأمر (رويدَ) والفاعل المستتر وجوبا دليل أيضا، فالتقدير أَمْهِلْ سَوْقَكَ[58].

كما أنّ الدليل على أنّ الفعل تَلَظَّى في الآية الكريمة:"**فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى**" [الليل: 14] فعل مضارع اشتماله على ضمير مستتر يعود على النار تقديره (هي)، وبهذا تحصل المطابقةُ، ويتبين لنا أنّ الفعل أصله تتلظى، ثم

حذفت التاء الثانية تخفيفا، ولو كان ماضيا لكان مقتضى المطابقة مع الاسم المفرد المؤنث قبله (النار) أن يكون نارا تلظت[59]. ثم إنّ قراءة ابن مسعود دليلٌ أيضًا، فقد قرأ "تتلظى" على الأصل[60].

وأمّا الأدلة التركيبية عنده فقد تمثّلت في الإسناد والشرط والاقتضاء[61]، فكونُ الاسم مسندا إلى اسم آخرَ، وقد حصلت بهما فائدة دليل على أنه خبرٌ، والفعل المبني للمعلوم المسندُ إلى اسم متأخر عنه فعل مع فاعله، ولو بني للمجهول ثم ركب لصار فعلا مع نائب فاعله، إلى غير ذلك من العلاقات التركيبية الموضحة، كالشرط والاقتضاء، وانعدام إحدى هذه العلاقات يمنع الوظيفة الموافقة لها فإنْ عُدِمَ الإسنادُ بين الفعل والاسم لم يجز أن يكون فاعلا له.

ومثال ذلك أنّ كلمة "رجالٌ" في قوله تعالى:"**فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالغُدُوِّ والآصَالِ، رِجَالٌ**" [النور: 36 و37]، في قراءة ابن عامر وأبي بكر ببناء الفعل يُسَبِّحُ للمفعول (يُسَبَّحُ)[62]، لا يصح كونها نائب فاعل لعدم صحة إسناد الفعل يُسَبَّحُ إليها، وإلاّ صار المعنى أنه يُسَبَّحُ رجالٌ، وهذا محال لأنّ الله عز وجل هو وحده من يُسَبَّحُ له، ولذا كان الجار والمجرور في محل نائب فاعل، أما "رجال" فهو فاعل لفعل محذوف والتقدير: يُسَبِّحُهُ رجالٌ[63].

أمّا على مستوى تحليل معاني الأدوات فقد انقسمت الأدلة بين يديه إلى أدلة معنوية وأدلة لفظية.

أمّا الأدلة المعنوية فتتمثل في معطيات المقام، أو ما كان قد سماه قبلُ بمقتضى المقام، ولا داعي لتَكرار القول فيه، فقد مرَّ، عند الحديث عن أصول ومرتكزات التحليل النحوي.

والأمر الثاني الذي ينضوي تحت الأدلة المعنوية هو معنى الجملة العام أو الأسلوب النحوي لها، ففخر الدين قباوة يرى بأنّ الأسلوب الذي تأتي ضمنه الأداة، كالنفي والتمني والاستدراك والدعاء والترجي، وغير ذلك، كلها عوامل مساعدة لضبط معنى الأداة، فالتأثير متبادل بين الأداة والجملة، فهي تكسب الجملة معنى معينا، ثم قد يكون في نظم الجملة وسمتها ومعناها ما يدل على طبيعة الأداة ووظيفتها[64].

فعندما نفهم من الآية الكريمة:"**وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ**" [البقرة: 286] معنى الدعاء لأنّ الطلب صادر من أسفل إلى أعلى تتعين دعائية "لا" في الموضعين[65].

أمّا الأدلة اللفظية فقد صرح قباوة بأنها أكثرُ من أن تحصر وتعد، وإنما اكتفى بالتمثيل لأشهرها، وهي أدلة الرتبة والاقتران والروابط والعلامة الإعرابية لضميماتها، ولفظ الأداة، ورسمها وأدائها[66].

ويتضح دليل الرتبة مع الأداة "إذا" فهي في أول الكلام ظرفية شرطية، وفي وسطه ظرفية زمانية[67]. ثم إنّ رسم الأداة دليل أيضا على طبيعتها، وعلى هذا الأساس نحكم على "ما" بأنها استفهامية إذا حذفت ألفها بعد حرف الجر[68]، وذلك مثل قوله تعالى:"عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ" [النبأ: 1].

سادسا: بين أدلة التحليل النحوي وأصوله:

سبقت الإشارةُ إلى أنّ هناكَ فرقًا بين أدلة التحليل النحوي وأصول التحليل النحوي، وذلك أنّ أصول التحليل ثابتة لا تتخلَّف، أمّا الأدلة فتتغير، وتحضر وتغيب، فَيُعَوِّضُ بعضُها بعضًا[69]، ألا ترى أنك لا تستطيع الشروع في تحليل آية أو بيت من الشعر – تروم تحليلَكَ سديدا – حتى تعرف

ملابسات إيراده، مُلقِيًا ومُتَلَقِّيًا وبيئةَ وزمانَ إلقاءٍ، إلى غير ذلك من الأمور التي أشرنا إليها آنفا. والمعنى اللغوي للفظِ "الأصولِ" يَعضُدُ هذا الفهم، فقد أورد الخليل في معجمه أنه يقال: إنّ النخيل بأرضنا أصيلٌ، أي هو بها لا يفنى ولا يزول[70].

ثم إنّ الأصول كلية، والأدلة جزئية، وشيء آخرُ يميز بينهما، وهو أنّ الأصول يجب أن تكون حاضرة في ذهن المحلل قبل أن يبدأ التحليل، أمّا الأدلة فيتعامل معها أثناء التحليل[71].

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا التفريق – التفريق بين أدلة التحليل النحوي وأصوله – ممّا انفرد به فخر الدين قباوة، وإن لم يفصل أوجه الافتراق، بل اجتهدنا في تفصيلها انطلاقًا من خصائص وطبيعة كل قسم، أمّا الباحثون الآخرون فقد وردت مُتَضَمَّنَاتُ كل من الأصول والأدلة تحت مبحث قرائن التحليل أو التوجيه النحوي. إلا أنه عاد فنقض كلامه بكلام آخر عندما عد القرائن والأدلة شيئا واحدا ثم جعلهما بمعنى الأصول[72].

ثم تلزم الإشارة إلى أمر ثانٍ، وهو على الرغم من أنّ قباوة صرّح بوجود اختلاف بين الدليل والقرينة، وأنهما ليسا شيئا واحدا[73]، إلا أنه ظل يستعملهما على مدِّ كتابه مترادفين، يدلان على معنى واحد مشترك.

فتحت مبحث الأدلة والقرائن في التحليل الإعرابي يقول قباوة:"وقد كنا، في الفصل الثاني من الباب الأول، عرضنا لكثير من الأدلة والقرائن العامة والخاصة، حين بسطنا الحديث عن أصول التحليل النحوي"[74].

وقباوة هنا – بلا شك – يُحيلُ على المعارف العامة والمعارف الخاصة، وقد عدَّهَا هناك أصولاً، وذكر أنها تختلف عن القرائن، ثم يعود هنا ليسميَ الأصول قرائنَ، فيقع في اضطرابٍ مصطلحيٍّ[75].

خـــاتـــمـــة:

هذا مبلغ القول في مفهوم أصول وأدلة التحليل النحوي عند فخر الدين قباوة، وقد انتهينا من خلال بحثه ومدارسته إلى النتائج التالية:

تفردّ فخر الدين قباوة بوضع تعريف دقيق للتحليل النحوي الشامل لمستويات ثلاث: الصرفي، والإعرابي، ومعاني الأدوات.

تفرّده بإطلاق مصطلح أصول التحليل النحوي، والفصلِ بينه وبين أدلةِ التحليل النحوي، وتنظيره للأولى، أي لأصول التحليلِ.

ويُقابلُ هذا تَبَعِيَّتُهُ الظاهرةُ، في مبحث أدلة التحليل النحوي اللفظية، لِمَا أورده تمام حسان في نظرية القرائن، تحت مبحث القرائن اللفظية. إلاّ بعضَ التغييرات الطفيفة على مستوى المصطلح.

هذا بالإضافة إلى وضع شروط صارمة للنصّ المراد تحليله، من امتلاكه لمعنى متكامل، مع توفر عنصر الأدبية أو العلمية، ليتسنّى إجراء التحليل بدقة وجمالية، وبعيدا عن التسيب والفوضى اللذين طبعا عديد التحليلات المعاصرة.

الهوامش:

1 – فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ، ط1، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، القاهرة، 2002م، .ص 14.

2 – فخر الدين قباوة: المورد النحوي الكبير نماذج من التحليل النحوي في الإعراب والأدوات والصرف، ط4، دار طلاس، دمشق، 1987م، ص 8– 9.

3 – فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 55.

4 – نسجل هنا تفرد قباوة بهذا المصطلح "الأصول"، وإن كنا نرجح أنه اتكأ في تصور هذا المبحث وضبطه على ما أورده ابن هشام في كتابه "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، وخاصة الباب الخامس، وهو في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها.

5 – ينظر: تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1979م، ص 191 وما بعدها.

6 – ينظر: نشأت علي محمود عبد الرحمن: التوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث النبوي الشريف دراسة في الصحيحين، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 1432هـ/2011 م، ص 38.

7 – يُنظر: فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 70.

8 – يوسف بن خلف العيساوي: علم إعراب القرآن تأصيل وبيان، ط1، دار الصميعي، الرياض، 1428هـ/2007م، ص 191.

9 – فخر الدين قباوة: فتاوى في علوم العربية، ط1، دار الملتقى، حلب، 1427هـ/2007م، ص 12.

10 – يُنظر: يوسف بن خلف العيساوي: علم إعراب القرآن تأصيل وبيان، ص 193 وما بعدها.

11 – ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج6، تحقيق وشرح: الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، دون تاريخ، ص 69.

12 – يُنظر: محمود محمد الطناحي: مقالات العلامة الدكتور محمود محمد الطناحي صفحات في التراث والتراجم واللغة والأدب، ج2، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، 1422هـ/2002م، ص 556.

13 – والسببان هما: العَلَميّة والتأنيث.

14 – ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (د. ت)، ص 70.

15 – نفسه، ص 70.

16 – نجيب بن خيرة: الأديب موسى الأحمدي نويوات حياته وآثاره، دار البصائر للنشر والتوزيع،الجزائر، 2009م، ص 159، 160.

17 – منع دعد الثانية من الصرف ضرورة، لأنّ (دعدُ) تقابل (لاتُ) من مفعلات، ولا يمكن لمفعلات أن تصير مفعلاتن.

18 – يوسف بن خلف العيساوي، علم إعراب القرآن تأصيل وبيان، ص 250 و251.

19 – سبق البيان أنّ هذه المعارف التي سنفصل القول فيها، إنما نعتت بالخاصة لأنها تختص بالنص المرادِ تحليلُه، فكل نص نروم تحليله ينبغي أن تكون لنا معارف محيطة عنه، كمناسبة إنشائه، وحال قائله ومتلقيه، وأحوال البيئة التي أنشئ فيها، إلى غير ذلك مما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

20 – فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 55.

21 – محمود حسن الجاسم: أسباب التعدد في التحليل النحوي، (مجلة مجمع اللغة الأردني)، العدد 66، 1425هـ/2004م، ص 93–156. ويُعرِّفُ محمود حسن الجاسم المقام أو السياق الخارجي بقوله:"والمراد بالمقام جملة العناصر غير اللغوية المكونة للموقف الكلامي"، ص 116.

22 – فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 56.

23 – نفسه، ص 63.

24 – السمين الحلبي: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج9، تحقيق الدكتور: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، دون تاريخ، ص 29. وقد ورد في أسباب نزول هذه الآية أنّ كسرى بعث جيشا إلى الروم وأَمَّرَ عليهم رجلا...فسار إليهم بأهل فارس وظفر وقتل وخرب وقطع زيتونهم، وكان التقاؤهم بأذرعات وبصرى...، فشق ذلك على المسلمين لكونهم مع الروم أهل الكتاب، وفرح المشركون لكونهم مع المجوس ليسوا أهل كتاب... ونزلت أوائل الروم فصاح "أبو بكر" بها في نواحي مكة" فرحا واستبشارا. ينظر: أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، ج7، ص 156–157.

25 – نفسه، ج9، ص 30.

26 – نفسه، ص 29. وينظر: الزمخشري: الكشاف، ج4، ، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه: فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، ط1، مكتبة العبيكان، السعودية، 1418 هـ/ 1998 م، ص 563.

27 – وتتمة الحديث :"فسكتُّ قليلا ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقالتي فقلت: ما لك عن فلان، فوالله إني لأراه مؤمنا فقال:"أو مسلما"، ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقالتي وعاد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال: "يا سعدُ إني لأُعْطِي الرجلَ وغيرُه أحبُّ إليّ منه خشية أن يكبه الله في النار". ينظر: نشأت علي محمود عبد الرحمن: التوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث النبوي الشريف دراسة في الصحيحين، ص 151.

28 – والدليل على أنّه إضراب نهي قول الرسول صلى الله عليه وسلم بعد ذلك: "إني لأُعْطِي الرجلَ وغيرُه أحبُّ إليَّ منه خشية أن يكبه الله في النار". فقد حكم أنه يحب ذلك الرجل، ومحبة الرسول صلى الله عليه وسلم لشخص تقتضي إيمانه، ويؤيد هذا ما جاء في إحدى روايات الحديث "لا تقل مؤمن بل مسلم". نشأت علي محمود عبد الرحمن: التوجيه النحوي وأثره في دلالة الحديث النبوي الشريف دراسة في الصحيحين، ص 153.

29 – نفسه، ص 153.

30 – ناصيف اليازجي: العَرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب، ج2، دار صادر، بيروت، لبنان، (دون تاريخ)، ص 16.

31 – يُنظر: ناصيف اليازجي: العَرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب، ص 16.

32 – الزمخشري: الكشاف، ج5، ص 456.

33 – فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 62.

34 – ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج 6، ص 7– 8.

35 – نفسه، ج 6، ص 7– 8.

36 – نفسه، ج 6، ص 8– 9.

37 – تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 20.

38 – فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 112.

39 – سيبويه:الكتاب، ج1، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ/1988م، ص 25. وذلك حين قال سيبويه:"هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسآتيك غدًا. وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدًا، وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبلَ، وشربت ماء البحر، ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدًا رأيتُ، وكي زيدٌ يأتيك، وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمسِ". فسيبويه هنا حكم على جملة: أتيتك غدا مثلا بالإحالة لفساد المعنى وتناقضه (آخره يناقض أوله) فما بالك بعدم وجود المعنى أصلا، فهو مردود من باب أولى. وينظر: محمد حماسة عبد اللطيف: النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، ص 65 وما بعدها.

40 – تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 183. وقد قال تمام حسان بعد أن ساق هذا البيت مباشرة: "إن من حسن الحظ أن ابن اسحق (كذا) (رضي الله عنه) لم يتأخر به زمانه حتى يقرأ ما يبدو هنا أنه أريد به أن يكون من قبيل الشعر، ولو قد حدث هذا لعده من شعر الجن أو لزعم أنّ آدم قاله قبل أن يعلمه الله الأسماء كلها ربما دون أن يردف ذلك بقوله: والله أعلم".

وعلق قباوة على هذا بعد أن ساق عبارة تمام حسان بتمامها قائلا:"هذه عبارته بحذافيرها، كما جاءت في كتابه، بما فيها من خلل وتسيب وسخرية وخلل، فهو يريد عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، ولكنه لا يعرف كيف ينقل كنيته، ويقول: "ربما دون" ومثل هذا التعبير لا يكون من عربي". التحليل النحوي أصوله وأدلته، 286.

والحقيقة أن تمام حسان لم يخطئ في نقل الكنية، فهو يريد محمد بن إسحاق بن يسار صاحب السير، وذلك أنه كان عالما بالسير والمغازي، ولكنه نقل كثيرا من الأشعار التي لا أصل لها، وهو الذي يقول فيه ابن سلام الجمحي:"...فكتب في السير أشعار الرجال الذين لم يقولوا شعرا قطُّ، وأشعار النساء فضلا عن الرجال، ثم جاوز ذلك إلى عاد وثمود، فكتب لهم أشعارا كثيرة...". محمد بن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، ج 1، قرأه وشرحه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، مصر، دون تاريخ، ص 7و8. وسياق كلام تمام حسان يدل على أنّ المقصود هو ابن إسحاق صاحب السير لا عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي.

41 – ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج6، ص 7.

42 – فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 111.

43 – تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 182.

44 – نفسه، ص 182.

45 – ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف: النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي– الدلالي، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1420هـ/2000م، ص 12. ويقول محمد حماسة عبد اللطيف في موضع آخر:"وكسر دلالة المفردات الأولية يؤدي إمّا إلى الخطإ الدلالي مع الصحة النحوية – والصحة النحوية تجريدية [لا حقيقية] – ولذلك لا يحكم على "الجملة" هنا بأنها من اللغة، فلا يقال هذه "الجملة" – وهي من تمثيل أستاذنا الدكتور تمام حسان – "حنكف المستعص بسقّاحته في الكمظ" إنها جملة لغوية صحيحة، لأنّ مفرداتها فقدت الدلالة الأولية للمفردات لهرائيتها وعدم استخدامها في اللغة". نفسه، ص 58.

46 – فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 14و15.

47 – نفسه، ص 5.

48 – محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، دون تاريخ، ص 82 و83.

49 – فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 117. حيث يقول:"وقد تلتبس "القرينة" بالدليل، مع أنها متميزة عنه".

50 – نفسه، ص 171 و172.

51 – صحيح أنّ مصطلح القرائن معهود مبثوث في كتب علماء العربية الأوائل لكنّ سياقَ تأليف الكتاب، "التحليل النحوي أصوله وأدلته"، وقد أُلِّفَ بعد كتاب تمام حسان، "اللغة العربية معناها ومبناها"، الذي اشتهر بهذه الفكرة، حتى اعتبره عديد الباحثين صاحب نظرية القرائن البديلة عن نظرية العامل في الدرس النحوي العربي، يرجح عندنا هذا. ينظر: خالد بن عبد الكريم بسندي: نظرية القرائن في التحليل اللغوي، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 4، العدد 2، 2007م، ص 21 و22.

52 – يُنظر: فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 123.

53 – يُنظر: فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 123.

54 – الزمخشري: الكشاف، ج 5، ص 275. وأبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، ج7، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: الدكتور: زكريا عبد المجيد النوتي والدكتور: أحمد أحمد النجولي الجمل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1413هـ/1993 م، ص386. وفخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 141.

55 – فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 128.

56 – فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 177– 193. ذكر قباوة نغمة الأداء دليلا لفظيا ثم ذكر تحتها أنواعا، مع التمثيل لكل نوع. وذلك كتنغيم الصوت والنبر الوظيفي وتلوين الوقفات. ينظر: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 175.

57 – نفسه، ص 178.

58 – أبو البقاء العُكْبَرِي: إعراب الحديث النبوي، تحقيق: عبد الإله نبهان، ط 2، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1407 هـ/1986 م.ص 112.

59 – أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، ج8، ص 478. والسمين الحلبي: الدر المصون، ج11، ص 30. وفخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 182.

60 – محيي الدين الدرويش: إعراب القرآن الكريم وبيانه، ج8، ط 7، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، 1420هـ/ 1999م، ص 336.

61 – فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 173– 174. والأدلة التركيبية عند قباوة تقابل القرائن المعنوية عند تمام حسان، وهي عنده خمس: الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة.

62 – أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، ج 6، ص 421.

63 – الزمخشري: الكشاف، ج 4، ص 308. وفخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 173. وينظر: ابن معطي الزواوي: الفصول الخمسون، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، مصر، دون تاريخ، ص 194.

64 – فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 259.

65 – يُنظر: أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، ج 2، ص 382.

66 – يُنظر: فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 263 وما بعدها.

67 – نفسه، ص 264.

68 – نفسه، ص 268.

69 – قد يختفي دليل العلامة الإعرابية، في مثل قولنا: ضرب موسى عيسى، فيخلفه دليل الرتبة لتتعين الفاعلية لموسى.

70 – الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، ج7، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، دون تاريخ، ص 156.

71 – فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، ص 279.

72 – نفسه، ص 171 و172.

73 – نفسه، ص 117. حيث يقول:"وقد تلتبس "القرينة" بالدليل، مع أنها متميزة عنه".

74 – نفسه، ص 171 و172.

75 – كنت قد وجّهت إليه رسالة، أسأله فيها عما بدا لي اضطرابا في إطلاق المصطلحات فأجابني بما نصه:" إنّ التفرقة بين مفاهيم المصطلحات واجبة في البحث والتنظير، ثم يكون لها تعاون في التطبيق، ولكن لكلٍّ شخصيته المتميزة في العمل والتوجيه، مع حصول التعاون بينها في كثير من المراحل العملية دون تطابق أو تداخل. وهي أمور دقيقة يعلمها من يعلمها كما قال أحد الأئمة العظام لمن ظن التناقض في مقولاته. فمحال أن يكون تطابق بين كل من القرينة والدليل والأصل إلا في أوهام المثقفين بالثقافة الأجنبية المثبطة للتفكير والتدبر".